وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

# النشرة الصباحية

الجمعة، 14 أبريل 2023

# أخبار الطاقة

# النفط ينخفض وسط حذر المستثمرين من مخاطر الركود الأميركي

## الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

### الرياض

تراجعت أسعار النفط أمس الخميس بعد ارتفاعها لجلستين مع استمرار قلق المستثمرين بشأن ركود محتمل في الولايات المتحدة وضعف في الطلب على النفط.

ونزل خام برنت 32 سنتا أو 0.4 بالمئة إلى 87.01 دولارا للبرميل بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 22 سنتا أو 0.3 بالمئة إلى 83.04 دولارا.

ارتفع كلا الخامين القياسيين بنسبة 2٪ يوم الأربعاء إلى أعلى مستوى لهما في أكثر من شهر حيث حفزت بيانات التضخم الأمريكية الهادئة الآمال في أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي من المرجح أن يتوقف عن رفع أسعار الفائدة.

لكن التشديد السابق، الذي رفع أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها منذ 2007، أثار مخاوف من أن تركيز الاحتياطي الفيدرالي على وقف التضخم قد يخنق النمو الاقتصادي والطلب المستقبلي على النفط في أكبر مستخدم للنفط في العالم.

وقال ياب جون رونغ، محلل السوق في، أي جي: «تستمر المحادثات حول ركود محتمل في الولايات المتحدة تم تسليط الضوء عليه في محضر اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأخير في إثارة الشكوك حول توقعات الطلب على النفط، والتي تم إبطالها بسبب شروط العرض الأكثر تشددًا في الوقت الحالي». ارتفع مؤشر أسعار المستهلك الأمريكي بنسبة 0.1٪ الشهر الماضي، وهو ما يقل عن توقعات الاقتصاديين بتحقيق مكاسب بنسبة 0.2٪، وهبوطًا من زيادة بنسبة 0.4٪ في فبراير، مما رفع التوقعات من المرجح أن يوقف بنك الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة بعد زيادة محتملة في مايو. وتوقع موظفو بنك الاحتياطي الفيدرالي، الذين قاموا بتقييم التداعيات المحتملة للضغوط المصرفية، حدوث «ركود معتدل» في وقت لاحق من هذا العام.

وقال توشيتاكا تازاوا، المحلل في شركة فوجيتومي للأوراق المالية المحدودة: «انتهى الارتفاع بسبب مخاوف من أن يؤدي الركود الأمريكي المحتمل إلى إضعاف الطلب على النفط الخام». وقال «ارتفع خام غرب تكساس الوسيط فوق 83 دولارا للبرميل، بالقرب من أعلى سقف تقني له منذ ديسمبر الماضي، وهو ما أثار أيضًا شعورًا بالحذر بين المستثمرين».

تجاهلت الأسواق يوم الأربعاء زيادة طفيفة في مخزونات النفط الخام الأمريكية، وعزت ذلك جزئيًا إلى الإفراج عن النفط بتكليف من الكونجرس من احتياطي الطوارئ الأمريكي وانخفاض الصادرات في بداية الشهر. وقالت إدارة معلومات الطاقة يوم الأربعاء إن مخزونات الخام ارتفعت 597 ألف برميل الأسبوع الماضي، مقارنة بتوقعات المحللين بانخفاض 600 ألف برميل. في غضون ذلك، تم سحب مخزونات البنزين ونواتج التقطير بأقل من المتوقع.

وقالت وزيرة الطاقة الأمريكية جينيفر جرانهولم، الأربعاء، إن إدارة بايدن تخطط لإعادة ملء احتياطي البترول الاستراتيجي الأمريكي قريبًا، وتأمل في القيام بذلك بأسعار نفط منخفضة. ومع ذلك، هزت سوق النفط صعودًا قبل أسبوعين بعد أن اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء مثل روسيا على تقليص الإنتاج.

وقال فاتح بيرول، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، إنه نتيجة لذلك، قد تشهد سوق النفط العالمية شحًا في النصف الثاني من عام 2023، مما قد يدفع الأسعار إلى الارتفاع.

أدت التوقعات المتزايدة بوقف رفع أسعار الفائدة الأمريكية إلى ارتفاع بنسبة 2 ٪ في العقود الآجلة للخام لليوم الثاني على التوالي يوم الأربعاء. كما أن المضاربين على ارتفاع أسعار النفط كانوا مسرورين من التكهنات بأن إدارة بايدن ستعيد ملء احتياطي البلاد الذي تم سحبه بشكل كبير - على الرغم من قول وزيرة الطاقة جينيفر جرانهولم أن الإجراء لن يأتي إلا بأسعار البرميل التي تناسب المستهلكين الأمريكيين. وقال سونيل كومار ديكسيت، كبير الاستراتيجيين الفنيين في اس كيه تشارتنق دوت كوم، إنه في زخمه الحالي، كان خام غرب تكساس الوسيط في وضع فني للارتفاع بمقدار دولار آخر أو نحو ذلك قبل أن يواجه مقاومة.

وقال ديكسيت: «منذ أن تم تحقيق هدفنا الصاعد الفوري عند 83.25 دولارًا، فإن الاستقرار فوق هذه المنطقة قد يأخذ خام غرب تكساس الوسيط إلى 83.80 دولارًا أمريكيًا، يليه 84.50 دولارًا أمريكيًا».

لكن ارتفع النفط بعد أن قال مسؤول كبير في مجلس الاحتياطي الفيدرالي إن البنك المركزي قد لا يحتاج إلى رفع أسعار الفائدة على أساس شهري بعد الآن حيث يبدو أن التضخم في الولايات المتحدة يهدأ.

وقالت ماري دالي، رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو: «لا نواصل رفع أسعار الفائدة حتى نصل إلى 2٪»، في إشارة إلى هدف البنك المركزي مقابل التضخم الفعلي عند 5٪. «نحن لا نستمر في رفع أسعار الفائدة مع التعمية. ووصل تشديد السياسة إلى نقطة لا نتوقع فيها رفع أسعار الفائدة في كل اجتماع».

جاءت تصريحات دالي بعد أن أظهرت أحدث البيانات أن أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة تراجعت عن العام المنتهي في مارس، حيث نمت بنحو واحد في المئة دون مستويات فبراير، حتى مع استمرار ارتفاع الأسعار الأساسية بخلاف الغذاء والطاقة، مما يشير إلى نتائج متباينة لمحاربة البنك المركزي ضد التضخم.

نما مؤشر أسعار المستهلك بمعدل سنوي بلغ 5٪ الشهر الماضي مقابل توقعات 5.2٪ ومقابل 6٪ في فبراير. بالنسبة للشهر نفسه، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين لشهر مارس بنسبة 0.1٪ مقابل توقعات 0.2٪ ومقابل 0.4٪ في فبراير.

لكن مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي، الذي يستبعد أسعار المواد الغذائية والطاقة، توسع كما هو متوقع بنسبة 5.6٪ سنويًا مقابل 5.5٪ في فبراير. بالنسبة للشهر، نما مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بنسبة أبطأ بنسبة 0.4٪ لشهر مارس كما كان متوقعًا، مقابل 0.5٪ لشهر فبراير.

وقال الخبير الاقتصادي جريج ميشالوفسكي في منشور على منتدى فوركس لايف، «يواصل التجار والمحللون البحث عن تكاليف مأوى أقل لبدء الانطلاق»، في إشارة إلى أحد عناصر التضخم المرتفع التي كانت تقلق السوق.

ورفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 475 نقطة أساس خلال الأشهر الـ 13 الماضية، مما رفعها إلى ذروة ٪5 من ٪0.25 فقط بعد تفشي كوفيد19 في مارس 2020. في حين أنه لا يزال من المبكر توقع ما سيفعله بنك الاحتياطي الفيدرالي في قراره التالي بشأن معدل الفائدة في مايو، إلا أن بعض الاقتصاديين يسعون لارتفاع آخر بمقدار 25 نقطة أساس بناءً على نمو الوظائف الثابت نسبيًا لشهر مارس، والذي جاء بأقل من 100000 نقطة دون مستوى فبراير.

يعتقد آخرون، متأثرون بأحدث بيانات مؤشر أسعار المستهلكين، أن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد يدعو في الواقع إلى التوقف. وقالت دالي: «لدى الاحتياطي الفيدرالي أدوات ويمكنه أن يخفض التضخم تمامًا»، مشيرًا إلى أنه حتى بدون رفع أسعار الفائدة، هناك «الكثير من تشديد السياسة النقدية في خط الأنابيب».

وأضافت دالي: «عندما تشدد شروط الائتمان، يتباطأ الاقتصاد، مما يقلل من حاجة بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى المزيد من التشديد». «وهناك الكثير من عدم اليقين بشأن المدة التي سيستغرقها رفع أسعار الفائدة حتى يكون لها تأثير على الاقتصاد. وكشف بيان مؤشر أسعار المستهلكين عن أخبار سارة، لكن المستوى ظل مرتفعًا».

انخفض مؤشر الدولار بنسبة ٪0.6 خلال اليوم إلى 101.49 على خلفية بيانات مؤشر أسعار المستهلكين، مما عزز النفط والذهب ومعظم السلع الأخرى.

# النفط يتقلب خلال أسبوع وعودة المصافي من الصيانة تعزز الطلب

## الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

## الرياض

يمكن للتطورات الأخيرة في العراق أن تكبح أسعار النفط الخام على المدى القصير. وتوقفت صادرات النفط من الشمال الكردي إلى ميناء جيهان البحري التركي وسط خلافات مع بغداد، على الرغم من تصافح الجانبين الأسبوع الماضي.

ومن تقرير أوبك الشهري إلى البيانات القادمة حول مستويات التضخم في الاقتصادات الرائدة في العالم، يتوقع المحللون ارتفاع أسعار النفط وسط بحث عن اتجاه واضح للسوق.

وقفز مؤشرا النفط الخام الرئيسان، برنت، وغرب تكساس الوسيط العالمي، ستة بالمئة في بداية التداول الأسبوع الماضي استجابة للقرار المفاجئ من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بخفض الإنتاج بمقدار 1.6 مليون برميل يوميا في مايو. ومع وجود سلسلة ثابتة من التقارير السيئة على جبهة الوظائف في الاقتصاد الأميركي، مع ذلك، حدد يوم الاثنين الماضي الحد الأقصى حيث تحركت الأسعار بالكاد خلال بقية الأسبوع.

وقال جيف موور، مدير أخبار النفط للأميركتين في ستاندرد آند بورز العالمية، أنه بصرف النظر عن الإثنين الماضي، فإن أسعار النفط الخام تبدو مقيدة بالنطاق مرة أخرى عند نحو 80 دولارًا للبرميل لخام غرب تكساس الوسيط. وقال «يمكن أن يخرج النفط الخام من هذا النطاق بالطبع». في وقت، عادت المصافي من أعمال الصيانة، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الطلب على النفط الخام. بينما يظل الطلب على تصدير الخام الأميركي قويا، لا سيما من آسيا وأوروبا. وأظهرت البيانات الأسبوع الماضي سحبًا كبيرًا على مخزونات النفط الخام الأميركية وسط عمليات تكرير عالية ومستويات تصدير قوية. وكلا الاتجاهين يجب أن يستمرا ليبقيا الأسواق ضيقة. فيما يبدو أن تقويم البيانات هذا الأسبوع مزدحم، حيث بدأ بمقياس للتضخم الصيني يوم الإثنين.

وقال بنك التنمية الآسيوي الأسبوع الماضي إن الدعم من الصين يجب أن يرفع بقية الاقتصادات الآسيوية. ومن المتوقع حدوث توسع على مستوى المنطقة بنسبة 4.8 في المئة هذا العام حيث من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم إلى 4.2 في المئة هذا العام من 4.4 في المئة في عام 2022.

وقالت فاندانا هاري، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة فاندا إنسايتس في سنغافورة، إن تركيزها، مع ذلك، ينصب على الاقتصادات الأميركية والأوروبية، حيث ترى رياحًا معاكسة، وستكون البيانات الجيدة سيئة لأنها سترفع توقعات المزيد من تشديد بنك الاحتياطي الفيدرالي، وقد تكون البيانات السيئة أيضًا بيانات سيئة، كما حدث الأسبوع الماضي، حيث يُنظر إليها على أنها تأكيد على أن معدلات الإقراض المرتفعة تؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد.

وتظهر البيانات الصادرة عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا توسعاً بنسبة 1.5 ٪ للربع الأول، بانخفاض 0.2 ٪ عن التخمين السابق. وتوسع الاقتصاد بنسبة 2.6 في المئة على مدى فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ديسمبر. وقالت هاري إنها ستقوم بتمشيط تقرير السوق الشهري لأوبك يوم الخميس بحثًا عن أي تعديلات نزولية في التوقعات الاقتصادية.

وقال اقتصاديون في أوبك الشهر الماضي إنهم يتوقعون توسع الاقتصاد العالمي بنسبة 2.6 بالمئة هذا العام. ويضيف بيل ويذربورن، من كابيتال إيكونوميكس في لندن أن الكثير من البيانات الصادرة هذا الأسبوع قد تشجع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي على تجنب أي زيادة في الأسعار، حيث تتزايد خسائر الوظائف إلى أدنى مستوى لها في عامين.وفي أمر ذا صلة، يتحدث مارك لاشير، الرئيس التنفيذي لشركة فيليبس 66، عن تحول الطاقة، و»تلاعب في الأسعار» وما هو المستقبل لمصافي هيوستن. وقال «يجب أن تظهر بيانات التضخم يوم الأربعاء أن ضغوط الأسعار تتراجع، وإذا كان هذا هو الحال، فقد لا تضطر أسعار الفائدة إلى الارتفاع حتى الآن، مما يعطي دفعة لأسعار النفط الخام.

وتم تصميم أسعار الفائدة المرتفعة لتهدئة الاقتصاد عن طريق تثبيط الإنفاق على سلع باهظة الثمن مثل السيارات، وإذا بقيت أسعار الفائدة على حالها، فقد يؤدي ذلك إلى إعادة شحن الطلب إلى حد ما ودفع أسعار النفط الخام أقرب إلى 100 دولار للبرميل.

يرى د. أنس الحجي أن هناك أربعة عوامل مشتركة تشكل هوية السوق وهي تبدأ من واردات الهند من النفط الخام الروسية، إلى قانون التوازن الجيوسياسي الصيني، مرورا بصفقة الغاز الجديدة مع روسيا، وانتهاء بمخاطر اعتماد أوروبا على الغاز الطبيعي المسال الأميركي.

# إجماع على تراوح متوسط أسعار النفط بين 85 و90 دولارًا للبرميل

## الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

### الرياض

إعلان 2 أبريل المعني بتخفيضات انتاج أوبك+ الطوعية، الذي رفع أسعار النفط بنحو 5 دولارات للبرميل، يعني بالفعل أن مخاطر الركود أكبر مما كانت ستصبح عليه لولا ذلك - لأن المستهلكين الذين ينفقون أكثر على الطاقة سيكون لديهم نقود أقل لأشياء أخرى - وسيكون التضخم أعلى. في غضون ذلك، يحصل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على صندوق حرب أكبر لتمويل هجومه على أوكرانيا.

وردا على سؤال حول مخاوف الولايات المتحدة من أن أوبك+ اختارت مرتين خفض الإنتاج منذ زيارة الرئيس بايدن إلى المملكة العربية السعودية، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية إن الإدارة تركز على خفض أسعار الطاقة المحلية وضمان أمن الطاقة في الولايات المتحدة. وقال المتحدث إن الولايات المتحدة تعتبر تخفيضات الإنتاج غير مستحسنة بالنظر إلى التقلبات المستمرة في السوق، لكنها ستنتظر لمعرفة الإجراءات التي ستتخذها أوبك+ في نهاية المطاف. في غضون ذلك، انحسر خطر المنافسة من حقول النفط الصخري في الولايات المتحدة، الذي كان رادعًا لارتفاع الأسعار في الماضي. وعلى الرغم من وجود جهد عالمي لتقليل استخدام الوقود الأحفوري - وستؤدي الأسعار المرتفعة إلى تسريع هذا الجهد - يُظهر اندفاعة التنقيب في العام الماضي أن الاقتصاد الخالي من الكربون لا يزال طموحًا طويل الأجل أكثر من المحرك قصير المدى. أضف كل هذا، وبينما يقول بعض المحللين إن عقبات الطلب تعني أن الارتفاع الأخير في الأسعار قد يكون عابرًا، يتوقع معظمهم ارتفاع الأسعار فوق 80 دولارًا للبرميل خلال السنوات المقبلة - أعلى بكثير من متوسط سعر البرميل البالغ 58 دولارًا بين عامي 2015 و2021. لقد مرت 18 شهرًا تقريبًا في أسواق النفط الخام، مع ثلاث مراحل رئيسة. في الفترة التي سبقت الغزو الروسي لأوكرانيا - وأكثر من ذلك في أعقابه مباشرة - ارتفعت الأسعار، لتصل إلى حوالي 120 دولارًا للبرميل في يونيو 2022. ثم ذهب الاتجاه إلى الاتجاه المعاكس. تضافرت المخاوف بشأن الركود في أوروبا، والارتفاع السريع في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وقيود كوفيد الصينية، مما أدى إلى انخفاض السعر إلى حوالي 75 دولارًا في ديسمبر.

بدأ الطلب في الارتفاع في بداية عام 2023، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى إعادة الافتتاح في الصين - أكبر مستورد في العالم. وأوقف الاضطراب المصرفي الشهر الماضي الارتفاع - لكنه استؤنف حتى قبل خفض إنتاج أوبك+ المفاجئ، الذي رفع الأسعار إلى 85 دولاراً للبرميل من 80 دولاراً.

بالنسبة للاقتصاد العالمي، يعتبر انخفاض المعروض من النفط وارتفاع الأسعار أخباراً سيئة. والمصدرون الرئيسيون هم الرابحون الكبار بالطبع. بالنسبة للمستوردين، مثل معظم البلدان الأوروبية، تعتبر الطاقة الأعلى تكلفة بمثابة ضربة مزدوجة - فهي تؤثر على النمو حتى مع ارتفاع التضخم.

في أكتوبر 2022، خفضت منظمة أوبك+ إنتاج النفط بمقدار 2 مليون برميل يومياً - أقل من ثلاثة أشهر بعد أن سافر بايدن إلى الرياض سعياً وراء الزيادة. في وقت اتفقت السعودية وإيران الشهر الماضي على استعادة العلاقات الدبلوماسية في اتفاق توسطت فيه الصين ووقع في بكين. كما وافقت الحكومة السعودية على الانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون - وهي مجموعة تضم الصين وروسيا، ويُنظر إليها على أنها منافسة للمؤسسات الغربية - باعتبارها «عضواً في الحوار».

وقال جون ألترمان، مدير برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وهو مؤسسة فكرية مقرها واشنطن: «السعوديون يبحثون عن وسيلة تحوط قوية». «بالنظر إلى ما يعتبره السعوديون سياسة أمريكية لا يمكن التنبؤ بها بشكل جذري، فإنهم يعتقدون أنه من غير المسؤول عدم البحث عن تحوط. وبسبب عدم القدرة على التنبؤ بشكل جذري، فأنت تنظر إلى سياسة أمريكية تغيرت بشكل حاد بين أوباما وترامب وبايدن.»

في أعقاب خطوة 2 أبريل، قال المسؤولون السعوديون إن الدافع وراءها هو الأولويات الوطنية وليس أي أجندة دبلوماسية. يهدف صندوق الثروة السيادية في المملكة العربية السعودية إلى إنفاق 40 مليار دولار سنوياً على الاقتصاد المحلي - بما في ذلك بناء مدينة نيوم المستقبلية في الصحراء بتكلفة تقديرية تبلغ 500 مليار دولار - بالإضافة إلى الاستثمارات الخارجية. هذه الأرقام لا تظهر في الميزانية. لتحقيق كل هذه الأهداف، تحتاج المملكة إلى سعر نفط يقترب من 100 دولار.

في غضون ذلك، في روسيا، يعتمد الرئيس بوتين على عائدات النفط لتغذية آلته الحربية. يحسب أليكس إيساكوف، الاقتصادي في بلومبرغ إيكونوميكس روسيا، أن سعر برميل النفط 100 دولار مطلوب لتحقيق التوازن بين دفاتر الكرملين.

ومن المؤكد أن البيت الأبيض يبدو غير منزعج من الجولة الأخيرة من تخفيضات الإنتاج. وقد يعكس هذا جزئيًا التوقعات بأن انخفاض الإنتاج الفعلي قد يكون أصغر من الرقم الرئيسي الذي يزيد عن مليون برميل يوميًا. قد يكون الامتثال بين أعضاء أوبك+ للتخفيضات أقل من الكمال. في فبراير، تعهدت روسيا بخفض الإنتاج من جانب واحد. في الواقع، بدأت التدفقات في الانخفاض الأسبوع الماضي فقط.

ومع ذلك، هناك إجماع بين المحللين على أن متوسط أسعار النفط يتراوح بين 85 و90 دولارًا للبرميل هذا العام والعام المقبل. ماذا لو قررت أوبك+ التوصل إلى خفض آخر للإنتاج العام المقبل، قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية، مما يقوض فرص بايدن في الفوز؟
تشير أداة نمذجة السيناريو الاقتصادي لبلومبرغ - شوك - إلى أن تخفيضات العرض التي تدفع النفط إلى حوالي 120 دولارًا للبرميل في عام 2024 ستبقي التضخم في الولايات المتحدة عند 4٪ تقريبًا بحلول نهاية عام 2024 مقارنةً بتوقع أساسي عند 2.7٪. وتقول الحكمة التقليدية إن ارتفاع أسعار المضخات يضر بالسياسيين الحاليين في صناديق الاقتراع.

بطبيعة الحال، فإن الانتكاسة التي يتعرض لها الاقتصاد الأمريكي من شأنها أن تزيد من مخاطر حدوث ركود أوسع يحد من الشهية للنفط ويقضي على تأثير قطع العرض. ومع ذلك، فإن حصة الولايات المتحدة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي آخذة في الانخفاض، ودول مثل الصين والهند من المساهمين الرئيسيين في الطلب على النفط. تشتري الصين كميات كبيرة من النفط الروسي والإيراني بسعر مخفض - مما يحميها جزئيًا من ارتفاع الأسعار.

والهند، وهي اقتصاد ناشئ كبير وسريع النمو، تحصل أيضًا على وقود رخيص من روسيا، التي أصبحت أكبر مورد لها. من الجدير بالذكر أن دلهي - التي أعربت في الماضي عن خيبة أملها من تخفيضات أوبك + - التزمت الصمت بشأن الجولة الأخيرة.

تميل أسعار النفط المرتفعة إلى زرع بذور زوالها، مما يشجع على زيادة الاستثمار في الإنتاج من قبل الشركات التي تسعى إلى جني أرباح أكبر. تبع تخمة النفط في الثمانينيات طفرة السبعينيات، حيث توسع الإنتاج في سيبيريا وألاسكا وخليج المكسيك وبحر الشمال. تكرر هذا النمط في طفرة النفط في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والتي انتهت بظهور أسعار النفط الصخري والحفر في الولايات المتحدة في عام 2014.

هناك المزيد من الإلحاح هذه المرة. تدفع الأهداف البيئية البلدان لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. مخاوف الأمن القومي في أوروبا - التي كانت تعتمد بشدة على النفط والغاز الروسي حتى الحرب في أوكرانيا - يمكن أن تسرع التحول.

# انخفاض المخزونات الأمريكية يمهد الطريق لأسعار نفط أقوى مع قرب الصيف

## أسامة سليمان من فيينا

### الاقتصادية

تواصل أسعار النفط الخام تقلباتها مع ميل إلى الارتفاع نتيجة تباطؤ التدفقات من روسيا وتخفيضات إنتاج تحالف «أوبك +» وتراجع المخزونات النفطية الأمريكية للأسبوع السادس لتحوم قرب أدنى مستوى لها منذ كانون الثاني (يناير)، ما أدى إلى تضييق السوق وتسجيل ارتفاعات هي الأكبر على مدار العام الجاري.

ويقول لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون: إن انخفاض المخزونات النفطية الأمريكية يمهد الطريق لأسعار أقوى مع اقتراب فصل الصيف، لافتين إلى انتعاش النفط الخام من أدنى مستوى في 15 شهرا الذي سجله في آذار (مارس) الماضي بعد أن أعلنت منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاؤها عن خطط لخفض الإنتاج.

وأوضح المختصون أن تجار النفط يتمسكون أيضا بوجهة النظر القائلة إن الطلب الصيني سيرتفع، بينما تستمر المخاطر الجيوسياسية في إلقاء ظلال واسعة على الأسواق في الشرق الأوسط، حيث لا تزال تدفقات خطوط الأنابيب من إقليم كردستان العراق شبه المستقل متوقفة.

وفي هذا الإطار، قال مفيد ماندرا نائب رئيس شركة إل إم إف النمساوية للطاقة: إن المكاسب السعرية للنفط الخام مرشحة للاستمرار بعد تعافي معنويات السوق وتجدد آمال انتعاش الطلب بقيادة الصين، حيث سجلت واردات الصين من الخام أعلى مستوياتها في ما يقرب من ثلاثة أعوام في مارس الماضي مرتفعة بنسبة 22.5 في المائة على أساس سنوي، مشيرا إلى أن إحصائيات وتقارير دولية أفادت بأن الصين استوردت 12.3 مليون برميل يوميا في مارس مقارنة بـ10.1 مليون برميل يوميا قبل عام.

وأضاف أن اقتراب موسم القيادة الصيفي يبشر بتسارع وتيرة تعافي الطلب خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما عززت المصافي في الصين عمليات تشغيل مصافي التكرير في الأسابيع الأخيرة استعدادا لزيادة الاستهلاك مع تعافي اقتصاد البلاد.

من جانبه، يرى أندرو موريس مدير شركة بويري الدولية للاستشارات، أن تشديد المعروض النفطي تسبب في صعود أسعار النفط الخام على نحو قياسي، إذ ارتفع سعر خام الأورال بقوة، ما يهدد سقف الأسعار الذي اتفقت مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي على فرضه على موسكو العام الماضي في محاولة للإضرار بإيراداتها النفطية.

وأشار إلى أنه ثبت عمليا مرونة الإنتاج الروسي وضعف تأثير العقوبات الغربية فيه، خاصة بعد تمدده في الأسواق الآسيوية كبديل عن الأسواق الأوروبية، مشيرا إلى خام الأورال يجري تداوله حاليا عند ما يقرب من 60 دولارا للبرميل، ما يعني أن عائدات النفط لهذا العام قد تكون أعلى من المتوقع.

أما أندريه جروسي مدير شركة إم إم أيه سي الألمانية فيشير إلى تقارير دولية ترى أن روسيا تصدر النفط إلى الخارج بالمعدل نفسه الذي كانت عليه قبل الحرب في أوكرانيا وما تبعه من سلسلة عقوبات الاتحاد الأوروبي، منوها إلى تأكيد وكالة الطاقة الدولية أن تشديد سوق النفط قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من العام الجاري.

وأشار إلى تباين وجهة نظر وكالة الطاقة الدولية الأخيرة مع حالة قلق رصدتها بنوك عالمية مثل «سيتي بنك» و«مورجان ستانلي» بشأن الطلب العالمي، كما رجحت الوكالة أن أوروبا قد تكافح لتأمين إمدادات الطاقة في الشتاء المقبل، رغم أنها يجب أن تكون قادرة على الاستغناء عن إمدادات الطاقة الروسية.

بدورها، ذكرت ويني إكيللو المحللة الأمريكية في شركة أفريكان إنجنيرينج الدولية، أن استمرار وتيرة صعود أسعار النفط الخام مرجحة بقوة في الأسابيع المقبلة، حيث لا يزال المضاربون على الارتفاع متفائلين بأن تخفيضات إنتاج «أوبك +» ستشدد السوق.

ورجحت أن تستمر أسواق الطاقة في التركيز على الأساسيات العامة بدلا من القلق الشديد بشأن أسواق السلع الأساسية في الصين، لافتة إلى أهمية البيانات الشهرية لكل من «أوبك» ووكالة الطاقة الدولية في التأثير في الأسعار، حيث من المرجح أن تقدم دعما إضافيا.

حذرين بسبب المخاوف المستمرة بشأن ركود محتمل في الولايات المتحدة وضعف الطلب على النفط.

وانخفض خام برنت 19 سنتا، أو 0.2 في المائة، إلى 87.14 دولار للبرميل، في حين تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 16 سنتا، أو 0.2 في المائة، إلى 83.10 دولار.

وارتفع الخامان القياسيان 2 في المائة، الأربعاء إلى أعلى مستوياتهما في أكثر من شهر، إذ حفزت بيانات أظهرت ارتفاع التضخم في الولايات المتحدة بوتيرة أقل، الآمال في أن يتوقف مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن رفع أسعار الفائدة.

ومع ذلك، فإن التشديد النقدي السابق، الذي شهد رفع الفائدة إلى أعلى مستوياتها منذ 2007، يزيد المخاوف من أن يؤدي تركيز «الفيدرالي» على وقف التضخم إلى كبح النمو الاقتصادي والطلب في المستقبل على النفط في البلد الأكثر استخداما له في العالم.

وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة 0.1 في المائة الشهر الماضي، وهو ما يقل عن توقعات خبراء الاقتصاد زيادة بنسبة 0.2 في المائة ويقل عن ارتفاع 0.4 في المائة في فبراير، ما عزز التوقعات بأن يوقف مجلس الاحتياطي رفع الفائدة بعد زيادة محتملة في مايو.

وتجاهلت الأسواق الأربعاء زيادة طفيفة في مخزونات الخام الأمريكية، وعزتها جزئيا إلى سحب للنفط من احتياطي الطوارئ الأمريكي بتكليف من الكونجرس وانخفاض الصادرات في بداية الشهر.

وقالت إدارة معلومات الطاقة: إن مخزونات الخام ارتفعت 597 ألف برميل في الأسبوع الماضي مقارنة بتوقعات المحللين في استطلاع لـ «رويترز» بانخفاض 600 ألف برميل. وسجلت مخزونات البنزين ونواتج التقطير تراجعا أقل من المتوقع. وصعدت سوق النفط قبل أسبوعين بعد أن اتفقت منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاء مثل روسيا على تقليص الإنتاج.

وقال فاتح بيرول المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية الأربعاء، إنه نتيجة لذلك قد تشهد سوق النفط العالمية شحا في النصف الثاني من عام 2023، ما قد يدفع الأسعار إلى الارتفاع.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 86.64 دولار للبرميل الأربعاء مقابل 85.41 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» الخميس، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق أول ارتفاع عقب انخفاض سابق، وإن السلة كسبت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 85.49 دولار للبرميل.

# «الأحفوري» يلقي بظلاله على اجتماع مجموعة السبع

## الرياض

يجتمع وزراء الطاقة والبيئة في دول مجموعة السبع في اليابان نهاية الأسبوع الحالي، لكن خلافاتهم حول وتيرة التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري تقوض فرصهم في تبني تدابير قوية في مواجهة الأزمة المناخية الملحة.

كشفت مسودة مؤرخة في الخامس من أبريل من بيان مشترك يُنتظر صدوره الأحد وحصلت وكالة فرانس برس على نسخة منه، عن انقسامات عميقة خصوصًا في ما يتعلق بالجدول الزمني لتخلي دول مجموعة السبع عن الفحم في قطاع الكهرباء.

واقترحت المملكة المتحدة، المدعومة من فرنسا، التخلي التدريجي عن الفحم في قطاع الكهرباء اعتبارًا من العام 2030. لكن بدلًا من ذلك، قد يعاد التأكيد على هدف مبهم أكثر تمت صياغته خلال قمة دول مجموعة السبع في ألمانيا العام الماضي والمتمثل بنزع الكربون في قطاع الكهرباء بحلول العام 2035.

والنقاش محتدم أيضًا بشأن الطرح الياباني يقوم على استثمارات جديدة مناسبة في مجال الغاز تحت مبرر «أمن الطاقة»، على خلفية اضطرابات أحدثها الغزو الروسي لأوكرانيا منذ 24 فبراير 2022.

في العام 2022، قررت مجموعة السبع السماح بحصول استثمارات في الغاز كاستجابة «موقّتة» على «الظروف الاستثنائية» المرتبطة بالحرب في أوكرانيا.

وتحاول اليابان أيضًا الحصول من مجموعة السبع، على تأييد لاستراتيجيتها التي تثير جدلا كبيرا والمتمثلة باستخدام الهيدروجين والأمونيا كوقود مشترك لمحطات الطاقة الخاصة بها التي تعمل بالغاز والفحم، وهو نموذج تنوي تصديره إلى دول آسيوية أخرى.

«إشارات سيئة»

تعتبر الخبيرة في الاستثمارات اليابانية العامة في الوقود الأحفوري ماكيكو أريما من منظمة «أويل تشينج انترناشونال» Oil Change International أن هذه الاستراتيجية اليابانية «السامّة» تهدّد بـ»عرقلة» تحول الطاقة في آسيا.

وترى أن خطة «التحول الأخضر» اليابانية تروج فقط لتكنولوجيات تهدف إلى «تمديد استخدام الوقود الأحفوري».

وتخشى منظمات غير حكومية أخرى أن يؤدي هذا الاجتماع الوزاري، الذي ينظم يومي السبت والأحد في سابورو (شمال اليابان)، إلى تراجع في مجال الالتزامات المتعلقة بالمناخ.

وقالت نائبة رئيسة منظمة «غلوبال سيتيزن» غير الحكومية فريديريكي رودر «إذا شهدنا نوعًا من التراجع مع قمة مجموعة السبع، سيكون الأمر مروعًا» وسيرسل «إشارات سيئة» إلى سائر دول العالم قبل قمة مجموعة العشرين في الهند ومؤتمر الأطراف حول المناخ «كوب28» في دبي في نهاية العام.ويقول الباحث في مؤسسة E3G البحثية حول المناخ ألدين ماير «إذا كنتم تقولون إن منزلكم يحترق وإن الكوكب يحترق (...) لكنكم لا تفعلون شيئًا يُذكر في منزلكم لمواجهة مصالح خاصة قوية (...) لن تُرسلوا إشارة ملهمة إلى بقية العالم».

العمل «بشكل جماعي»

لكن العالم يواجه حالة طوارئ مناخية.

فحذّر خبراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في تقريرهم الأخير الذي نُشر في مارس، من أن الاحترار العالمي الناجم عن النشاط البشري سيصل إلى 1,5 درجة مئوية، مقارنة بعصر ما قبل الثورة الصناعية، اعتبارًا من السنوات 2030-2035.

وقال رئيس الهيئة هوسونغ لي «لدينا المعرفة والتكنولوجيا والأدوات والموارد المالية وكل ما نحتاج إليه للتغلب على مشكلات المناخ التي حدّدناها» لكن «ما ينقصنا في الوقت الحالي هو الإرادة السياسية القوية لحلها مرة واحدة وللأبد».

وكان اتفاق باريس للمناخ نصّ على احتواء الاحترار العالمي بـ1,5 درجة مئوية.

وأكّد مصدر حكومي مشارك في المفاوضات، لوكالة فرانس برس، أنه «ما من شكّ في أن مجموعة السبع ستبثّ رسالة بشأن إحياء الوقود الأحفوري بطريقة أو بأخرى».

وأضاف «يمارس الأوروبيون، وهم الأكثر طموحًا في المجال المناخي، ضغطا كبيرًا، وهناك مقاومة يابانية تدعمها الولايات المتحدة وكندا بتكتّم».

لكن الأوروبيين ليسوا دائمًا على الموجة نفسها، إذ تواجه ألمانيا وإيطاليا خصوصًا أزمة طاقة منذ بدء الحرب في أوكرانيا.مع ذلك، سبق أن وافق جميع أعضاء مجموعة السبع على دعوة دول العالم بأسره إلى العمل «بشكل جماعي» في هذا «العقد الحرج»، لا سيما للسماح ببدء خفض انبعاثات غازات الدفيئة العالمية «بحلول عام 2025 كحدّ أقصى»، حسبما ورد في جزء تمت الموافقة عليه في البيان المشترك الذي سيصدر الأحد.

وهذه الرسالة موجهة خصوصًا، وبشكل ضمني، للصين، بحسب الخبراء.

# «أوبك»: 2.3 مليون برميل ارتفاع متوقع للطلب يوميا

## الاقتصادية

أشارت منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس، إلى مخاطر تراجع الطلب على النفط في الصيف، وفقا لـ«رويترز».

وقالت «أوبك» في تقرير شهري إن الطلب سيرتفع 2.32 مليون برميل يوميا أو 2.3 في المائة، دون تغيير عن توقعات الشهر الماضي.

وفاجأت «أوبك» وروسيا وحلفاء آخرين، فيما يعرف بمجموعة «أوبك+»، أسواق النفط في الثاني من أبريل بإعلان تخفيضات جديدة في الإنتاج المستهدف، ليضاف ذلك إلى تخفيضات سارية بالفعل.

وارتفعت أسعار النفط إلى 87 دولارا للبرميل منذ إعلان القرار من أقل من 80 دولارا للبرميل.

وفي مناقشة حول توقعات السوق في الصيف، قالت «أوبك» إن الزيادة المعتادة في الطلب الموسمي في الولايات المتحدة قد تتأثر بأي ضعف اقتصادي بسبب رفع أسعار الفائدة، وإن إعادة الفتح في الصين لم توقف تراجعا في استهلاك المصافي من النفط الخام على الصعيد العالمي.

وأضافت «أوبك» «أن التحديات المحتملة أمام التنمية الاقتصادية العالمية، تشمل ارتفاع التضخم، والتشديد النقدي، واستقرار الأسواق المالية، وارتفاع مستويات الديون السيادية وديون الشركات والديون الخاصة». وأردفت «ما زال تأثير إعادة الفتح في الصين في الآونة الأخيرة غير كاف لوقف الاتجاه الهبوطي في استهلاك المصافي عالميا». وأظهر التقرير أيضا انخفاض إنتاج «أوبك» من النفط في آذار (مارس)، ما يعكس أثر التخفيضات السابقة في الإنتاج التي تعهدت بها «أوبك+» لدعم السوق، إضافة إلى بعض الانقطاعات المفاجئة.

وذكرت «أوبك» أن إنتاجها في مارس هبط 86 ألف برميل يوميا ليصل إلى 28.80 مليون برميل يوميا.

# عقود في قطاع الطاقة الإماراتي بـ412 مليون دولار

## الشرق الأوسط

أعلن في الإمارات عن عقود جديدة في قطاع النفط والغاز، وذلك ضمن مساعي رفع السعة الإنتاجية من إمدادات الطاقة؛ حيث أعلنت شركة «أدنوك للحفر» حصولها على عقد مُدته 5 سنوات من شركة «أدنوك البحرية» لتقديم خدمات الحفر المتكاملة، بقيمة 1.51 مليار درهم (412 مليون دولار)، سيبدأ تنفيذه في الربع الثاني من عام 2023. وستوفر «أدنوك للحفر» المُدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية خدمات الحفر المتكاملة لمشروع تطوير حقل «زاكوم العلوي»، أكبر حقل منتج في محفظة حقول «أدنوك البحرية»؛ حيث ستسهم الخدمات التي تقدمها «أدنوك للحفر» في تعزيز كفاءة العمليات الإنتاجية في المشروع، وتحقيق وفورات كبيرة في التكاليف، إضافةً إلى دعم خطط «أدنوك» لتسريع هدف رفع سعتها الإنتاجية بشكل مسؤول للمساهمة في تلبية الطلب العالمي المتنامي على الطاقة. وقال عبد الرحمن عبد الله الصيعري، الرئيس التنفيذي لشركة أدنوك للحفر: «نحن سعداء بحصول الشركة على هذا العقد المهم الذي سيسهم في التطوير الفعال لحقل (زاكوم العلوي) وتمكين (أدنوك) من تسريع هدف رفع سعتها الإنتاجية من إمدادات الطاقة بشكل مسؤول لتلبية الطلب العالمي المتنامي». وأضاف: «يؤكد هذا العقد التزام الشركة بتحقيق أحد أهدافها الاستراتيجية المتمثل في توسعة نطاق أعمالها في مجال خدمات حقول النفط في إطار جهودها المستمرة لمضاعفة إيرادات خدمات حقول النفط بحلول عام 2025. وسيضيف هذا العقد وحده نسبة 20 في المائة إلى إيرادات الشركة السنوية مقارنة بعام 2022». وبحسب المعلومات الصادرة أمس، فإن «أدنوك للحفر» ستلتزم بتوسعة نطاق خدماتها الشاملة في قطاع خدمات حقول النفط لتمكينها من تقديم خدمات شاملة في مجال خدمات الحفر من البداية إلى النهاية، وخدمات إكمال وتهيئة الآبار لما فيه مصلحة لعملائها. وقد بلغ مجموع عدد منصات خدمات الحفر المتكاملة العاملة خلال 2022 التي تمتلكها الشركة 40 منصة، فيما بلغت إيرادات خدمات حقول النفط قيمة 1.48 مليار درهم (405 ملايين دولار)، بزيادة نسبتها 23 في المائة عن العام الماضي. يشار إلى أن الشركة تتوقع بحسب توجيهاتها الاستشرافية لعام 2023 أن تحقق خدمات حقول النفط إيرادات تتراوح بين 1.83 ومليارى درهم (500 و550 مليون دولار). وشملت عقود خدمات الحفر المتكاملة السابقة، التي حصلت الشركة عليها في عام 2022، عقداً لتقديم خدمات حفر متكاملة بقيمة 4.77 مليار درهم (1.3 مليار دولار) لمشروع «غشا» العملاق، وعقداً لخدمات الحفر المتكاملة لتقديم سوائل الحفر والخدمات المتعلقة بها بقيمة 5.87

مليـار درهـم (1.6 مليار دولار)، وعقداً لخدمات التسـجيل السـلكي لمعلومات الحفـر والتثقيب بقيمة 2.85 مليار درهـم (777 مليون دولار).

إلى ذلك، أعلنت «أدنوك للإمداد والخدمات»، ذراع الشحن واللوجستيات البحرية لمجموعة «أدنوك»، اليوم، عن إضافة 5 ناقلات غاز عملاقة جديدة لأسطولها للشحن.

وتم بناء الناقلات الجديدة، التي تبلغ سعة كل واحدة منها نحو 86 ألف متر مكعب، في حوض «جيانغ نان» لبناء السفن في شنغهاي؛ حيث ستمتلكهم وتديرهم شركة «إيه دبليو للملاحة»، المشروع المشترك بين «أدنوك للإمداد والخدمات» ومجموعة «وانهوا» الصينية للصناعات الكيميائية.

وستوفر ناقلات الغاز العملاقة الجديدة التي تنقل غاز البترول المسال لشركة «أدنوك للإمداد والخدمات» مرونة أكبر لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الغاز.

# «فتور صيفي» يفسر تخفيضات «أوبك»

## الشرق الأوسط

أشارت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) يوم الخميس إلى مخاطر تراجع الطلب على النفط في الصيف، ويرجع ذلك جزئيا إلى التخفيضات المفاجئة للإنتاج المستهدف التي أعلنها منتجو أوبك بلس في الثاني من أبريل (نيسان)، على الرغم من أن المنظمة أبقت على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2023.

وأعلن بعض المنتجين في تحالف أوبك بلس، الذي يضم منظمة أوبك وحلفاء من بينهم روسيا، عن تخفيضات طوعية جديدة في الإنتاج المستهدف، ليضاف ذلك إلى تخفيضات سارية بالفعل. ودفعت الخطوة المفاجئة أسعار النفط إلى الارتفاع إلى 87 دولارا للبرميل من أقل من 80 دولارا للبرميل.

ولم يقدم «أوبك بلس» معلومات تذكر عن أسباب التخفيض المفاجئ، وقال في بيان إنه «إجراء احترازي» لدعم استقرار السوق. وقال بعض مندوبي «أوبك» لـ«رويترز» إنهم لا يعرفون بالضبط أسباب الخفض.

لكن قالت منظمة أوبك في مناقشة حول توقعات السوق في الصيف، والتي نُشرت في تقريرها الشهري عن النفط يوم الخميس، إن مخزونات النفط تبدو أكثر وفرة وإن النمو العالمي يواجه عددا من التحديات.

وقالت «أوبك» إن «المخزونات التجارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تزايدت في الأشهر الأخيرة، كما أن أرصدة المنتجات صارت أقل شحا مما كانت عليه في الوقت نفسه قبل عام».

وأشارت المنظمة إلى أن الزيادة المعتادة في الطلب الموسمي في الولايات المتحدة قد تتأثر بأي ضعف اقتصادي بسبب رفع أسعار الفائدة، وأن رفع قيود كوفيد في الصين لم يوقف بعد تراجعا في استهلاك المصافي من النفط الخام على الصعيد العالمي.

وأضافت «أوبك»: «تجدر الإشارة إلى أن التحديات المحتملة أمام التنمية الاقتصادية العالمية تشمل ارتفاع التضخم والتشديد النقدي واستقرار الأسواق المالية وارتفاع مستويات الديون السيادية وديون الشركات والديون الخاصة».

ومع ذلك، أبقت «أوبك» على توقعاتها بزيادة الطلب على النفط بمقدار 2.32 مليون برميل يوميا، أو 2.3 بالمائة، في عام 2023 ورفعت توقعاتها بشأن حجم الطلب من الصين. ولم تتغير توقعات الطلب العالمي للشهر الثاني على التوالي.

وأبقت منظمة أوبك على توقعاتها للنمو الاقتصادي للدول الأعضاء فيها في عام 2023 عند 2.6 بالمائة، وأشارت إلى مخاطر تراجع محتملة. ومع ذلك، قالت إن تداعيات أزمات البنوك الأميركية في مارس (آذار) لم يكن لها سوى تأثير اقتصادي محدود.وهبطت أسعار النفط بعد صدور تقرير أوبك ليصل خام برنت إلى نحو 87 دولارا للبرميل. وأظهر التقرير أيضا انخفاض إنتاج أوبك من النفط في مارس، مما يعكس أثر التخفيضات السابقة في الإنتاج التي تعهدت بها أوبك بلس لدعم السوق، بالإضافة إلى بعض الانقطاعات المفاجئة. وذكرت «أوبك» أن إنتاجها في مارس هبط 86 ألف برميل يوميا ليصل إلى 28.80 مليون برميل يوميا. وارتفع الخامان القياسيان اثنين بالمائة الأربعاء إلى أعلى مستوياتهما في أكثر من شهر، إذ حفزت بيانات أظهرت ارتفاع التضخم في الولايات المتحدة بوتيرة أقل الآمال في أن يتوقف مجلس الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الأميركي) عن رفع أسعار الفائدة.

لكن محضر الاجتماع السابق للسياسة النقدية للمركزي الأميركي أشار إلى أن الضغوط التي يشهدها القطاع المصرفي قد تدفع بالاقتصاد نحو الركود، ما قد يضعف الطلب على النفط في الولايات المتحدة. وقال تاماس فارجا المحلل لدى «بي في إم» للسمسرة في النفط: «النمو الاقتصادي العالمي هش، ويمكن للضغوط التضخمية أن ترتفع مجددا بسهولة». وتوقع فاتح بيرول المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية الأربعاء أنه نتيجة لقرار خفض الإنتاج، قد تشهد سوق النفط العالمية شحا في النصف الثاني من عام 2023، ما قد يدفع الأسعار إلى الارتفاع.

وتجاهلت الأسواق الأربعاء زيادة طفيفة في مخزونات الخام الأميركية، وعزتها جزئيا إلى سحب للنفط من احتياطي الطوارئ الأميركي بتكليف من الكونغرس وانخفاض الصادرات في بداية الشهر. وقال توشيتاكا تازاوا المحلل في شركة فوجيتومي للأوراق المالية: «انتهى الصعود بسبب مخاوف من أن الركود الأميركي المحتمل سيضعف الطلب على النفط الخام».

وفي غضون ذلك، ارتفعت واردات الصين النفطية لأعلى مستوى خلال ثلاثة أعوام، مدعومة بتدفق الشحنات من روسيا، واستمرار تعافي البلاد من سياسة تسجيل صفر إصابات بفيروس كورونا. وأشارت وكالة «بلومبرغ» للأنباء إلى بيانات حكومية صدرت يوم الخميس وأظهرت أن واردات الصين من النفط بلغت 52.31 مليون طن في شهر مارس الماضي. ويعادل ذلك 12.37 مليون برميل يوميا، في أعلى مستوى منذ يونيو (حزيران) 2020، وفي زيادة بنسبة 16 بالمائة مقارنة بفبراير (شباط) الماضي. يشار إلى أن الصين عززت من مشترياتها النفطية عقب عطلة في بداية العام، وذلك في ظل تعافي البلاد من قيود مكافحة فيروس كورونا.

# وزير الطاقة: هولندا تخطط لإنهاء واردات الغاز الطبيعي المسال من روسيا

## اقتصاد الشرق

تعمل الحكومة الهولندية على إنهاء جميع واردات الغاز الطبيعي المسال من روسيا، وفقًا لوزير الطاقة روب جيتين.

قال الوزير في أثناء مقابلة في مكتبه في لاهاي إنّ هولندا توقفت عن توقيع عقود جديدة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال من روسيا هذا العام -دون الإعلان عن القرار- وهي تعمل على الانتهاء من العقود القائمة من قبل.

أضاف جيتين: «علينا أن نفعل ما نستطيع القيام به حتى نتأكد من عدم وجود طاقة أحفورية روسية في نظامنا، وقد نجحنا في الفحم وغاز خطوط الأنابيب والنفط. ونحن نجري كثيراً من المفاوضات مع شركات المرافق» حتى تنتهي تدريجياً من اتفاقات الغاز الطبيعي المسال الموجودة من أوقات سابقة.

تسبب الغزو الروسي لأوكرانيا العام الماضي في أزمة طاقة تاريخية في أوروبا، مع تخفيض شركة «غازبروم» الموردة للغاز معظم إمدادات خطوط الأنابيب إلى المنطقة وسط العقوبات الغربية على روسيا. واعتمدت أوروبا لسد هذه الفجوة على واردات الغاز الطبيعي المسال، بشكل أساسي من الولايات المتحدة وقطر، غير أنها كانت أيضاً تستورد الغاز المسال من روسيا، أكبر مصدر للغاز إلى أوروبا سابقاً. والآن يتطلع بعض الدول إلى إنهاء تلك العلاقة مع موسكو. القرار الهولندي تجاوز خطوة مماثلة قامت بها إسبانيا، أكبر دولة أوروبية تشتري الغاز الطبيعي المسال من روسيا. تلقى مستوردو الغاز الطبيعي المسال في إسبانيا خطاباً من الحكومة في مدريد تطلب فيه من الشركات عدم التعاقد على مشتريات جديدة للإمدادات الروسية.

بلد ترانزيت

تنطبق الإجراءات التي اتخذتها هولندا على العقود الفورية وطويلة الأجل. وهي دولة تُعتبر محطة عبور أو «ترانزيت» لإمدادات الغاز، مما يعني أن القرار قد يكون له تأثير أوسع في أوروبا.

ما زالت هولندا تشتري الغاز الطبيعي المسال من روسيا تطبيقاً لاتفاقيات قديمة موقعة قبل عام 2023، وتمثل نحو 15٪ من إجمالي وارداتها من الوقود. وفي العام الحالي كانت هولندا رابع أكبر مشترٍ للغاز الطبيعي المسال من روسيا في أوروبا، وفقاً لبيانات تتبع السفن التي جمعتها «بلومبرغ».

تستطيع هولندا حالياً استيراد ومعالجة 24 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال. وتبلغ الطاقة الاستيعابية لمحطة «إيمسهافن» (Eemshaven) التي افتُتحت العام الماضي 8 مليارات متر مكعب. ويمكن لمحطة «روتردام جيت» التعامل مع 16 مليار متر مكعب.

تظهر بيانات تتبع الناقلات عدم وصول أي شحنات روسية إلى محطة «إيمسهافن» منذ افتتاحها، فيما تصل شحنة واحدة شهرياً إلى «روتردام جيت» منذ سبتمبر الماضي. وتريد الحكومة توسيع طاقة الاستيراد في كلتا المنشأتين هذا العام.

الجهود الأوروبية

يستهدف الاتحاد الأوروبي إتاحة الفرصة للدول الأعضاء حتى تمتلك خيار الحظر الفعلي لشحنات الغاز الطبيعي المسال الروسية دون فرض عقوبات جديدة على الطاقة. فقد وافق وزراء الطاقة في الاتحاد على اقتراح من شأنه أن يسمح للحكومات بمنع المصدرين الروس مؤقتاً من حجز المساحات اللازمة للشحنات في مرافق البنية التحتية.

في حين أن الدول منفردة ستظل بحاجة إلى مشاورات في تطبيق هذه الآلية -بما في ذلك مع دول الاتحاد الأوروبي الأخرى والمفوضية الأوروبية– فإنّ هذه الوسيلة قد تستمر وتحدّ من تدفق منتجات الطاقة من روسيا.

حتى مع اتخاذ أوروبا إجراءات للتخلص من الطاقة الروسية، هناك دولة من أعضاء الاتحاد تعمل على تعزيز العلاقات مع روسيا، فقد أبرمت المجر هذا الأسبوع صفقات لزيادة تدفق الغاز من موسكو، وجددت اتفاقية تمويل، مؤكدة خلاف بودابست مع التكتل الأوروبي بشأن الحرب في أوكرانيا.

# «أوبك» تُبقي توقعاتها لنمو الطلب على النفط دون تغيير

## اقتصاد الشرق

أبدت منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» نظرة حذرة بشأن الطلب على النفط خلال العام الحالي، وأبقت في تقريرها الشهري الصادر اليوم الخميس على توقعاتها السابقة لنمو كل من العرض والطلب على الخام.

«أوبك» حافظت على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفطلعام 2023 دون تغيير عند 2.3 مليون برميل يومياً، كما جاء بتقريرها الشهر الماضي.

معظم الطلب هذا العام سيأتي من الأسواق النامية والناشئة، حيث تُقدّر أوبك نمو الطلب من هذه الدول بمقدار 2.2 مليون برميل يومياً، بينما لن يتجاوز 100 ألف برميل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

المنظمة حافظت أيضاً على تقديراتها للطلب على نفط «أوبك» في العام الحالي عند نفس تقديرها السابق البالغ 29.3 مليون برميل يومياً، أي أعلى بنحو 800 ألف برميل يومياً مقارنةً بعام 2022.

أعلن تحالف «أوبك+» مؤخراً عن تخفيضات طوعية إضافية في الإنتاج بلغت 1.66 مليون برميل يومياً، بدءاً من مطلع مايو حتى نهاية 2023، ليُضاف إلى التخفيض البالغ مليوني برميل يومياً، الذي اتفق عليه التحالف في أكتوبر الماضي، والمقرر أن يمتد إلى نهاية العام الحالي أيضاً.

كريستالينا غورغييفا، مديرة صندوق النقد الدولي، رأت في تصريحات لـ»اقتصاد الشرق» أن قرار تحالف «أوبك+» الأخير بخفض إنتاج النفط يعود إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي، متمنيةً على الدول المنتجة مساعدة بلدان المنطقة التي قد تتأثر اقتصاداتها بهذا القرار.

من جهته، رجح فاتح بيرول، رئيس وكالة الطاقة الدولية، البارحة الأربعاء، تجاوز الطلب العرض في النصف الثاني من العام.

تعافٍ جزئي لواردات الصين

على جانب العرض، أبقت المنظمة على تقديراتها لنمو المعروض النفطي من الدول غير الأعضاء في «أوبك» دون تغيير، متوقعةً أن ينمو بمقدار 1.4 مليون برميل يومياً هذ العام.

ورجّحت أن تكون المحركات الرئيسية لنمو العرض الولايات المتحدة والبرازيل والنرويج وكندا وكازاخستان وغويانا، في حين يُتوقع أن تشكل روسيا مصدر الكبح الأساسي للمعروض من الخام.

«أوبك» أفادت في التقرير أن إنتاج النفط الخام من الدول الأعضاء تراجع في مارس بمقدار 86 ألف برميل يومياً، ليصل إلى متوسط 28.8 مليون برميل يومياً، وفقاً لمصادر ثانوية.

كما ألمحت المنظمة إلى تعافي واردات الصين من الخام جزئياً في فبراير من الهبوط الذي أصابها بداية العام، لتصل إلى متوسط 10.7 مليون برميل يومياً. كما كانت واردات الهند من النفط الخام عند أقوى مستوياتها منذ أكثر من 10 أشهر، بمتوسط 5 ملايين برميل يومياً في فبراير.

أداء اقتصادي مطرد بالربع الأول

رأت «أوبك» أن النمو العالمي خلال الربع الأول من العام الحالي كان مدعوماً بالنشاط الاقتصادي المطرد لمعظم اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والآثار الإيجابية لإعادة فتح اقتصاد الصين، والنمو الاقتصادي الثابت في الهند. كما «لم يكن للاضطرابات التي شهدها القطاع المصرفي الأميركي في مارس حتى الآن سوى تأثير اقتصادي محدود»، وفق ما ورد في التقرير.

كما أضافت: «يبدو أن منطقة اليورو تجاوزت عواقب التوترات المتواصلة في أوروبا الشرقية بشكل أفضل نسبياً مما كان متوقعاً».

عن العوامل التي قد تدعم انتعاش الأداء الاقتصادي في الفترة المقبلة، اعتبرت «أوبك» أن تراجع حدّة التضخم قد توفر للبنوك المركزية مجالاً لتطبيق سياسة نقدية تيسيرية بحلول نهاية العام.

# لماذا تدعم مصافي التكرير الآسيوية قرار أوبك+ بخفض الإنتاج؟

## رجب عز الدين

### الطاقة

أبدت مصافي التكرير الآسيوية ارتياحًا شديدًا لقرار تحالف أوبك+ الأخير بخفض الإنتاج بصورة مفاجئة بداية من مايو/أيار المقبل، و حتى نهاية عام 2023.

ويصبّ قرار أوبك+ في صالح المصافي الآسيوية التي لا تفضّل انخفاض أسعار النفط الخام بصورة مفاجئة خشية التأثير في عائداتها من بيع المشتقات المكررة، وفقًا لمنصة إس آند بي غلوبال المتخصصة (S&P global platts)

واتخذت عدّة دول في تحالف أوبك +، 2 أبريل/نيسان 2023، قرارًا بخفض إنتاجها للنفط بصورة طوعية بمعدل 1.6 مليون برميل يوميًا، بدءًا من شهر مايو/أيار المقبل، وحتى نهاية عام 2023؛ ما يصبّ في مصلحة مصافي التكرير الآسيوية، وفقًا لما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

تفاصيل قرار أوبك+

أعلنت المملكة العربية السعودية خفض إنتاجها بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، كما أعلنت الإمارات خفضًا بمقدار 144 ألف برميل يوميًا، بداية من مايو/أيار المقبل، وحتى نهاية 2023. وصرّحت روسيا، إحدى دول تحالف أوبك+، بتمديد خفض إنتاجها من النفط بمقدار 500 ألف برميل يوميًا حتى نهاية 2023، تماشيًا مع قرار أوبك+. وسيخفض العراق إنتاجه بواقع 211 ألف برميل يوميًا، بينما ستخفض الكويت إنتاجها بمقدار 128 ألف برميل يوميًا، أمّا عمان فستخفض إنتاجها بمقدار 40 ألف برميل يوميًا.

كما أعلنت قازاخستان خفض إنتاجها بمقدار 78 ألف برميل يوميًا، بينما أعلنت الجزائر خفض إنتاجها بمقدار 48 ألف برميل، أمّا الغابون فكانت أقلّ الملتزمين بخفض الإنتاج بمقدار 8 آلاف برميل يوميًا.

الانخفاض يضر المصافي

أحدث قرار أوبك+ صدمة في الأسواق العالمية التي لم تكن تتوقع خفض الإنتاج بصورة إضافية خاصة، وأن أعضاء أوبك خفضوا الإنتاج بالفعل بمقدار مليوني برميل يوميًا منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

ومن المتوقع أن تسهم هذه التخفيضات المفاجئة في زيادة أسعار النفط العالمية حتى نهاية 2023 على الأقلّ؛ ما يصبّ في مصلحة الدول المصدرة أساسًا

وتشتبك مصلحة مصافي التكرير الآسيوية مع مصالح تحالف أوبك+ بصورة كبيرة تجعلها لا تحبّذ أي انخفاض حادّ أو سريع في أسعار النفط العالمية.

وغالبًا ما تحتفظ مصافي التكرير الآسيوية بمخزونات ضخمة من النفط الخام، ما يعني أن أيّ انخفاض سريع في أسعار النفط يعود عليها بالضرر بصورة خسائر كبيرة في تكرير المخزون وبيعه بالأسعار الجديدة.

وتستفيد المصافي من الحالة العكسية، التي تزيد فيها أسعار النفط بصورة فجائية عن أسعار المخزون المتعاقد عليه منذ أشهر؛ ما يحقق لها عوائد أعلى من تكرير المخزونات وبيعها بالأسعار الأحدث.

مخاوف من ضعف الطلب

على الجانب الآخر، تخشى شركات تسويق المشتقات النفطية في آسيا من ارتفاع أسعار النفط فوق 90 دولارًا للبرميل؛ ما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب الإقليمي نتيجة ضعف ثقة المستهلك الذي يعاني معدلات تضخم مرتفعة منذ الحرب الأوكرانية.

ويشترك في هذا التخوف عدّة شركات رائدة في تجارة الوقود على مستوى آسيا، من بينها، إس كيه إنوفاشين، وبي تي تي، وكوسمو أويل، و سي بي سي تايوان، وفقًا لما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

وتخشى مصافي التكرير الآسيوية- في حالة انخفاض أسعار النفط- من اضطرارها إلى بيع المنتجات المكررة بأسعار أقلّ بكثير مما دفعته في شراء الخامات المخزّنة خلال الأشهر الماضية.

وتفضل المصافي هبوط الأسعار بصورة تدريجية يسهل معها التحوط من التكاليف المستقبلية وحماية مخزونات النفط من التعرض لخسائر كبيرة ومفاجئة.

وتضمن شركات التكرير في هذه الحالة هوامش ربحية معقولة من تصدير المنتجات المكررة، لا سيما المبيعات الفورية الشهرية، إضافة إلى المبيعات الآجلة، وفقًا لمدير التسويق في إحدى مصافي التكرير اليابانية.

المصافي المصدرة حساسة

يسود اعتقاد شائع بين عموم الناس أن مصافي التكرير تفضل الأسعار المنخفضة للنفط حتى تتمكن من بيع البنزين والديزل والمشتقات النفطية بأسعار أرخص.

على العكس من ذلك، تتحسب مصافي التكرير في كوريا الجنوبية من انخفاض أسعار المنتجات النفطية؛ لاعتمادها على التصدير للخارج بصورة كبيرة.
لهذا السبب، تخشى هذه المصافي من هبوط أسعار النفط الخام بمقدار 10 دولارات للبرميل في غضون أيام أو أسابيع قليلة؛ ما جعلها تؤيد قرار أوبك+ بخفض الإنتاج لإسهامه في ارتفاع أسعار النفط. على الجانب الآخر يفضّل المستهلكون انخفاض أسعار النفط الخام لانعكاسها بصورة مباشرة على أسعار الوقود المتحكمة في تكاليف النقل والشحن وأسعار السلع والمنتجات الغذائية ومستلزمات الحياة اليومية وخلافه.

ضعف القدرة الشرائية

يعاني المستهلكون في آسيا من ارتفاع معدلات التضخم في بلدانهم بصورة قياسية منذ الحرب الروسية الأوكرانية المستمرة منذ فبراير/شباط 2022، للعام الثاني على التوالي.

كما يعاني أغلب الاقتصادات الآسيوية من ضعف العملات المحلية مقابل الدولار؛ ما يعني أن ارتفاع أسعار النفط سيزيد من أعباء التضخم، وسيؤدي إلى إضعاف القوة الشرائية للمستهلكين بصورة إضافية، قد توثّر في الطلب الإقليمي الكلي على النفط.

وتتوقع رابطة النفط الكورية -مقرّها سول- لجوء الأسر الآسيوية إلى خفض انفاقها الاستهلاكي بصورة كبيرة، مع زيادة أسعار النفط فوق 90 دولارًا للبرميل؛ ما سيزيد الضغوط على قطاع النقل ومبيعات الوقود إلى القطاعات الصناعية.

السياحة متضررة في تايلاند

يمكن لتداعيات أسعار النفط أن توثّر في حركة السياحة في تايلاند التي شهدت انتعاشًا تدريجيًا في قطاع السياحة خلال العام الماضي، لكنها لم تصل بعد إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا.

وتعتمد حركة السياحة في تايلاند على رحلات الشباب والعائلات ذات الدخل المتوسط في الاقتصادات الآسيوية المتقدمة، مثل كوريا الجنوبية واليابان وهونغ كونغ وسنغافورة.

ويخشى مراقبون من ضعف رغبة السياح الآسيويين إلى السفر لتايلاند، إذا ارتفعت أسعار النفط فوق 90 دولارًا، وأدت إلى ارتفاع معدلات التضخم، وإضعاف القدرة الشرائية بصورة كبيرة حتى نهاية العام.

ويؤدّي السياح الوافدون دورًا مهمًا في إنعاش مبيعات السيارات ووقود الطائرات المحلية المستعملة بالرحلات السياحية القصيرة في تايلاند.

وتشتكي شركة تايلاند أويل، أكبر مصفاة تكرير مملوكة للحكومة في البلاد، من تأثّر قطاع السياحة بضعف القدرة الشرائية للمستهلكين في كوريا الجنوبية واليابان، أكبر المصادر السياحية في تايلاند.

وارتفع عدد السائحين الوافدين إلى تايلاند إلى 11.15 مليون سائح في عام 2022، مقارنة بـ430 ألف سائح فقط في عام 2021.

وتشير هذه الأرقام إلى تحسّن ملحوظ في حركة السياحة إلى تايلاند، رغم أنها ما تزال أقلّ بكثير من الأرقام المسجلة في عام 2019 عند 39.8 مليون سائح.

كوريا الجنوبية

حاولت تايلاند دعم حركة السياحة بصور شتى خلال العام الماضي، إلّا أن الارتفاعات الجنوبية في أسعار النفط والغاز رفعت فواتير الخدمات العامة بصورة قياسية على المستهلكين في كوريا الجنوبية، ما جعلهم يؤخرون السفر للتنزه أو السياحة إلى ذيل اهتماماتهم الحياتية. وزادت أعباء المستهلك الكوري الجنوبي، مع انخفاض الوون الكوري أمام الدولار إلى أدنى مستوياته خلال 10 سنوات، وفقًا لما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

(الدولار = 1322 ووناً كورياً جنوبياً).

كما انخفضت قيمة الين اليابان أمام الدولار إلى أدنى مستوياته منذ 24 عامًا؛ ما يرجّح ضعف حركة السفر للخارج أواخر الربيع وخلال أوقات الذروة الصيفية.

(الدولار = 133 يناً يابانياً).

وأدت أسعار النفط والغاز المشتعلة منذ الحرب الأوكرانية إلى زياد تكاليف المعيشة في اليابان بصورة كبيرة؛ ما دفع كثيرًا من الأسر اليابانية إلى خفض استهلاكها من البنزين والكيروسين بصورة ملحوظة، أثّرت بمبيعات المشتقات النفطية في ثالث أكبر بلد مستهلك للنفط في آسيا.

التضخم في اليابان

ارتفع معدل التضخم الأساسي في اليابان خلال 14 شهرًا متتالية إلى 3.4٪ حتى فبراير/شباط 2023، وهو أعلى مستوى له في 33 عامًا (منذ يناير/كانون الثاني 1990)، وفقًا لبيانات حكومية يابانية. وهدأ معدل التضخم في اليابان قليلًا في مارس/آذار 2023، ليسجل 3.3٪، وفقًا لما رصدته منصة الطاقة المتخصصة. وأدى ضعف الطلب على المشتقات النفطية في اليابان إلى انخفاض متوسط تقييم الأسعار الشهرية للبنزين وزيت الوقود لمدة 3 أشهر متتالية حتى مارس/آذار 2023، بينما انخفض متوسط تقييم أسعار الكيروسين لشهرين متتاليين، وفقًا لبيانات منصة إس آند بي غلوبال المتخصصة.وتخطط الحكومة اليابانية لزيادة الإنفاق العام بأكثر من تريليوني ين (15.3 مليار دولار)، لدعم جهود مكافحة تأثيرات التضخم عبر حزمة من المساعدات النقدية للأسر ذات الدخل المنخفض، إضافة إلى إعانات لمستعملي غاز النفط المسال في المناطق الريفية.

# إنتاج أوبك النفطي يهبط 86 ألف برميل يوميًا خلال مارس بقيادة 3 دول

## أحمد شوقي

### الطاقة

انخفض إنتاج أوبك النفطي بمقدار 86 ألف برميل يوميًا خلال مارس/آذار 2023، بقيادة أنغولا والعراق ونيجيريا، بموجب اتفاق تحالف أوبك+ لخفض الإمدادات.

وأظهر التقرير الشهري الصادر عن منظمة الدول المصدرة للنفط، اليوم الخميس (13 أبريل/نيسان)، هبوط إجمالي إنتاج النفط لدى الدول الـ13 الأعضاء لدى أوبك إلى 28.797 مليون برميل يوميًا خلال الشهر الماضي، مقابل 28.883 مليون برميل يوميًا في فبراير/شباط 2023.

وجاء هبوط إنتاج أوبك النفطي مع اتفاقية تحالف أوبك+ لخفض الإمدادات بمقدار مليوني برميل يوميًا بدءًا من نوفمبر/تشرين الثاني 2022، حتى ديسمبر/كانون الأول 2023، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

تجدر الإشارة إلى أن السعودية و8 دول أخرى من تحالف أوبك+ قد أقرّت خفضًا طوعيًا إضافيًا لإنتاج النفط بإجمالي 1.66 مليون برميل يوميًا، بدءًا من مايو/أيّار المقبل حتى نهاية 2023.

انخفاض إنتاج أوبك في مارس 2023

جاء هبوط إنتاج أوبك النفطي من جانب 9 دول خلال مارس/آذار 2023، على رأسها أنغولا والعراق ونيجيريا، بحسب التقرير.

وانخفض إنتاج أنغولا من النفط بمقدار 64 ألف برميل يوميًا خلال الشهر المنصرم، ليصل الإجمالي إلى 1.007 مليون برميل يوميًا.

وشهدت إمدادات النفط في العراق هبوطًا قدره 18 ألف برميل يوميًا خلال مارس/آذار الماضي، لتصل إلى 4.358 مليون برميل يوميًا.

كما هبط إنتاج النفط في نيجيريا بنحو 17 ألف برميل يوميًا خلال الشهر الماضي، ليسجّل عند 1.354 مليون برميل يوميًا.

وشهد إنتاج إيران من النفط انخفاضًا بنحو 8 آلاف برميل يوميًا، على أساس شهري، ليصل الإجمالي إلى 2.567 مليون برميل يوميًا.

وبحسب التقرير الشهري، تراجع إنتاج الإمارات من النفط الخام بمقدار 8 آلاف برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 3.038 مليون برميل يوميًا خلال مارس/آذار الماضي.

وهبطت إمدادات النفط في غينيا الاستوائية والكونغو والجزائر بمقدار 12 و8 و4 آلاف برميل يوميًا على التوالي، كما شهدت ليبيا انخفاضًا نحو ألفي برميل يوميًا.

ويوضح الجدول التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- إنتاج دول أوبك من النفط الخام وفقًا لتقديرات شركات المراقبة:

السعودية تقود الزيادة

ارتفع إنتاج النفط في 4 دول أعضاء بمنظمة أوبك خلال مارس/آذار 2023، بقيادة السعودية، وفق التقرير، الذي تابعته وحدة أبحاث الطاقة.

وزاد إنتاج السعودية من النفط بمقدار 44 ألف برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 10.405 مليون برميل يوميًا خلال مارس/آذار. كما ارتفعت إمدادات النفط في الكويت بنحو ألفي برميل يوميًا خلال الشهر المنصرم، ليسجّل الإجمالي 2.678 مليون برميل يوميًا. وصعد إنتاج فنزويلا من النفط الخام بمقدار ألفي برميل يوميًا خلال مارس/آذار، ليصل إلى 695 ألف برميل يوميًا.

وارتفعت إنتاج النفط الخام في الغابون بمقدار 7 آلاف برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 203 آلاف برميل يوميًا.

# رفع كفاءة الخلايا الشمسية الترادفية.. فريق سعودي يحقق إنجازًا غير مسبوق

## الطاقة

حقق فريق بحثي سعودي إنجازًا غير مسبوق من خلال رفع كفاءة الخلايا الشمسية، وهو ما يمثّل حلًا لزيادة قدرات توليد الكهرباء من المصادر المتجددة وخفض التكاليف.

وأنهى فريق بحثي من جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية «كاوست» مشروع رفع كفاءة الخلايا الترادفية المصنوعة من مادة البيروفسكايت والسيليكون، وفق البيانات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

يضع المشروع حلولًا لأزمة ارتفاع تكلفة تطوير الخلايا الشمسية عالميًا، وحاجة مجال الطاقة الشمسية إلى مواد جديدة وأساليب مبتكرة تحقق كفاءات أعلى لدعم أهداف الطاقة المتجددة العالمية.

كفاءة الخلايا الشمسية

تمثّل كفاءة تحويل الجهد الكهربائي للخلايا الشمسية المصنوعة من السيليكون البلوري المهيمنة على السوق العالمية من 20-22٪، وتأتي الخلايا الشمسية الترادفية التي تجمع بين خلايا السيليكون والبيروفسكايت بديلًا واعدًا للغاية وعالي الأداء وقابلًا التطبيق على نطاق واسع للخلايا الشمسية البلورية التقليدية.

وتعدّ «كاوست» الطاقة من مجالات البحث الإستراتيجية، التي توليها أولوية قصوى لتطوير أبحاث الخلايا الشمسية من خلال مركزها للطاقة الشمسية الذي يضم مختبر الطاقة الكهروضوئية.

كما يعدّ الابتكار طفرة كبيرة في مجال الطاقة الشمسية في وقت تُقدِّر فيه التوقعات أن تبلغ حصة خلايا البيروفسكايت والسيليكون الترادفية في السوق العالمية للخلايا الشمسية أكثر من 10 مليارات دولار بحلول عام 2032.

## أعلى نسبة كفاءة عالميًا

طوّر باحثو المختبر خلية شمسية ترادفية من البيروفسكايت والسيليكون بكفاءة تحويل للطاقة تبلغ 33.2٪، وهي أعلى نسبة كفاءة مسجلة للخلايا الترادفية في العالم حتى الآن.

تتجاوز كفاءة الطاقة، المسجلة من قبل فريق البحث السعودي، سجلّ معهد هلمهولتز برلين للمواد والطاقة، الذي استطاع تحقيق نسبة كفاءة بلغت 32.5٪. واعتُمِدَت هذه الخلايا الشمسية من قبل مؤسسة اختبار الطاقة الشمسية الأوروبية، وتصدّرت قائمة أفضل أبحاث كفاءة الخلايا الشمسية التي يشرف عليها المختبر الوطني للطاقة المتجددة في الولايات المتحدة. ويفتح الرقم القياسي الذي حققته «كاوست» في رفع كفاءة الخلايا الشمسية الترادفية، الآفاق للإمكانات الواعدة والهائلة للخلايا الشمسية الترادفية المصنوعة من مادة البيروفسكايت والسيليكون، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف الطاقة المتجددة بسرعة ودعم جهود مكافحة تغير المناخ.

## تفاصيل التقنية السعودية

أوضح أستاذ هندسة وعلوم المواد والمدير المشارك المكلف لمركز أبحاث الطاقة الشمسية في «كاوست»، ستيفان دي وولف، أنه أسهم في هذا الإنجاز العديد من الباحثين الرواد المتخصصين في التحليل الطيفي البصري وتحليل عيوب الخلايا، وقابلية التوسع والاستقرار للخلايا الشمسية الترادفية فائقة الكفاءة.

وأشار إلى أن الخلية الشمسية الترادفية الجديدة التي طورتها «كاوست» تضم طبقة علوية من البيروفسكايت مرصوفة فوق خلايا سفلية من السيليكون؛ إذ تمتص طبقة البيروفسكايت الضوء الأزرق بشكل أفضل، بينما تمتص طبقة الأساس السيليكونية الضوء الأحمر بشكل أفضل.

وأضاف أن الجمع بين هاتين المادتين يؤدي إلى زيادة امتصاص ضوء الشمس وتحويله إلى جهد كهربائي بشكل أكثر كفاءة من نظائر خلايا السيليكون التقليدية.

ويستكشف فريق «كاوست» حاليًا طرقًا قابلة للتطوير لإنتاج خلايا ترادفية من البيروفسكايت والسيليكون على نطاق صناعي بمساحات تزيد عن 240 سنتيمترًا مربعًا، بالإضافة إلى تطوير إستراتيجيات للحصول على خلايا ترادفية عالية الاستقرار متوافقة مع بروتوكولات الاستقرار الصناعي الصارمة.

شكراً